حقوق الإنسان عند الشباب الجامعي
الواقع والمأمول

د. وجدة عواد المشهداني د. عاصم محمود الحياني *

ملخص البحث

استهدف البحث الحالي التعرف على واقع حقوق الشباب الجامعي في كلية التربية جامعة مصراتة من وجهة نظر الطلبة.

وقد تكونت عينة البحث من 200 طالب وطالبة، وأخذت العينة بطريقة عشوائية، وقد استخدم البحث أداة (استبانة) أعدها الباحث من خلال اتفاقية حقوق الإنسان عام 1984 وتكونت الاستبانة من 24 فقرة عرضت على مجموعة من الخبراء في التربية وعلم النفس لبيان صدقها الظاهري، ثم طبقت على مجموعة من الطلبة عددهم (30) اختباراً أول، ثم طبقت مرة ثانية على نفس المجموعة بعد مدة أسبوعان وذلك لحساب معامل ثابت الاستبانة، وكان معامل الثابت عاليا. وتأسيسا على ذلك تم تطبيق الأداة على عينة البحث، وحصلنا على جملة من النتائج وفي ضوء ذلك وضع الباحث مجموعة من التوصيات والمقترحات، ووضع ميثاقاً يمكن تطبيقه من قبل الجامعة لحماية حقوق الشباب الذي يمثل المأمول من البحث.

* كلية التربية جامعة مصراتة.

الفصل الأول

المقدمة:

إن الدور المؤثر للشباب في إغناء المجتمع بكل ما هو جديد ومتطور ومبدع يساعد على دفع الوطن للحاق بالتطور العالمي. إن رعاية الشباب الذين هم أساس بناء وتطور المجتمعات لا يتم إلا عن طريق تحقيق تطلعاتهم والمساعدة على حل مشكلاتهم والصعوبات والعقبات التي تواجهم، وذلك بالسماح لهم بالتعبير عن آرائهم، وتحقيق بيئة ديمقراطية يستطيع الشاب المساهمة في وضع الأهداف والسعي إلى تحقيقها مما يجعلهم أداة فاعلة في مجتمع الكلية والجامعة وكل يؤدي إلى النجاح والتفوق في المجال الأكاديمي والحياتي وهذا يدعم فيهم الثقة بالنفس والتوافق في بناء الوطن وتطوير إمكاناته للحاق بعجلة التقدم.

مشكلة البحث:

إن الحديث عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 يثير فينا بعض الهواجس والمنغصات، وعدم التطبيق، فبعد أكثر من 60 عاماً على صدوره لاتزال البشرية تعاني عدم الأخذ به وتطبيقه إلى حد انتهاك كبير لحقوق الانسان وهذه الانتهاكات أطالت جميع أعضاء الجنس البشري رجالاً ونساءً شيوخاً وأطفالاً وشباباً بل ظهرت أنواع عديدة من الانتهاكات مثل المخاطر البيئية، العنف الأسري، الضغوط الحياتية، عدم التسامح، عدم التطبيق الديمقراطي، عدم الاهتمام بالشباب ومتطلباتهم.

وفي حقيقة الأمر ليس هناك مشكلة من التعرف على حقوق الإنسان إذ تكفلت الكتب السماوية والمواثيق الدولية ببيان هذه الحقوق بدقة متناهية فضلاً عن ذلك تضمنت كثير من النصوص والقرارات الوطنية ضمان وكفالة الحقوق الإنسانية، ولكن المشكلة تظهر على ساحة الواقع عند تطبيق هذه الحقوق، إذ أفصحت التجارب العملية عن انتهاكات واسعة لحقوق الانسان تصل هذه الانتهاكات في معناها ومغزاها إلى منحدر

خطير لا يرتقي في نظر المنتهك أحياناً عن مرتبة الشيء المتجرد من الإنسانية.(بشير،13:2004).

وتبرز مشكلة البحث الحالي في التعرف على مدى توفر حقوق الإنسان عند الشباب الجامعي والكشف عن واقع هذه الحقوق وكيفية تطبيقها في الكلية وفق لائحة حقوق الإنسان التي انبثق منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث في النقاط الآتية :

1- يعد موضوع حقوق الإنسان من الموضوعات المهمة ذات الأولوية على الصعيد المحلي والدولي، إذ عقدت بشأنه مئات المؤتمرات ودفعت عشرات المعاملات وشغل هذا الموضوع اذهان رجال الفكر والقانون والتربية وما يزالون منشغلين به.

2- نظراً لأهمية هذا الموضوع أصبح من المقررات الدراسية في كثير من الجامعات ولاسيما الكليات ذات العلاقة مثل كلية الشريعة والقانون والعلوم السياسية وحتى في كليات التربية (الطعيمات 9:2006).

3- تأتي الدراسة الحالية في مرحلة تأزمت فيها الأحداث إذ عاشت المجتمعات العربية الكثير من الانتكاسات والتراجعات على المستوى الفكري والتربوي والثقافي والخلقي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي مما يتطلب العمل على تنشئة الجيل الجديد على القيم الديمقراطية والسلام والتسامح واحترام حقوق الإنسان والحريات فضلاً عن أهميتها للمجتمع وغرس هذه القيم والمبادئ في الشباب الذين يقع على عاتقهم اتخاذ القرار إذ أن دورهم الحقيقي هو إحداث التغيير الايجابي من أجل السلام والديمقراطية في خلال العمل الفكري التربوي والسياسي على حد سواء.

4- تتخذ هذه الدراسة أهميتها من منطلق إنساني كونها محاولة علمية تسعى للكشف عن واقع حقوق الإنسان في الجامعة التي تتعامل مع الشباب على وجه الخصوص.

5- إن حقوق الإنسان في ليبيا الجديدة تسعى ضمن أهدافها المعلنة إلى إعطاء حقوق الإنسان كاملة للجميع فهل هذا هو الواقع؟ وهذا ما يسعى إلى معرفته البحث الحالي في التعرف على واقع حقوق الشباب الجامعي.

6- قد يسهم البحث الحالي في الدعوة إلى تثقيف وعمل دورات وتدريس حقوق الإنسان كونه حاجة إنسانية، وهو بالإضافة إلى ذلك حاجة معرفية ووطنية.

فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في (1984) يدعو إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته عن طريق التعليم والتربية.

هدف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع حقوق الإنسان في جامعة مصراتة كلية التربية من وجهة نظر الطلبة.

حدود البحث : يتحدد البحث الحالي في تطبيقه على طلبة كلية التربية للعام الدراسي 2013- 2014.

تحديد المصطلحات :

1- الواقع:

يعرف الواقع على أنه ما يحدث من ممارسات سلوكية في الجامعة اتجاه الطلبة والتي تتعلق بحقوقهم الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (1984) التي اعتمدها البحث الحالي.

تعريف الحق لغة: هو الثابت بلا شك وهو نقيض الباطل، ويطلق على الصدق، ويراد به الواجب، وهو اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى. (الوسيط ص 1269).

تعريف الحق اصطلاحاً: مصلحة ثابتة للفرد أو للمجتمع أو لكليهما معا يقررها المشرع.

تعريف الإنسان لغة: اختلف اللغويون في بيان أصل كلمة الإنسان، قال البصريون إن الهمزة في كلمة إنسان أصلية وإصلها (الأنس)، أما الكوفيون فقالوا إن الهمزة في كلمة الإنسان زائدة وأصلها من النسيان. (ابن هشام ص 26).

تعريف الإنسان اصطلاحاً: هو الكائن الحي المفكر الذي خلقه الله سبحانه وتعالى دون تفرقة بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الدين.

تعريف حقوق الأنسان: لا يوجد تعريف شامل وثابت لحقوق الإنسان وذلك لاختلاف الثقافات والشعوب والأنظمة الاقتصادية والسياسية في تعريفها للإنسان ذاته.

ويمكن تعريف حقوق الإنسان : بأنها مجموعة من المبادئ الإنسانية العالمية التي لا يمكن للناس أن يعيشوا بدونها بكرامة كبشر، وهي تستند على مبادئ الحرية والعدل والمساواة، وتكفل هذه المبادئ ممارسة الإنسان لكافة نشاطاته المختلفة دون قيود، مع مراعاة القيود المفروضة لمصلحة المجتمع.

الشباب هم كل إنسان يتراوح سنه ما بين 15 – 30 عاماً ولكل شاب الحق في الحياة الحرة الكريمة، ومن حقوق الشباب أن يربي الشباب على روح السلم والعدالة والحرية والاحترام المتبادل، وكذلك إنماء ملكاتهم وتنشئتهم على التزود بالأخلاق السامية وأن تحميهم الدولة من الانحراف وتوفر لهم التربية الدينية والعقلية والبدنية وتكفل لهم حرية البحث العلمي والانجازات الفنية والثقافية.

أما التعريف الإجرائي لحقوق الإنسان عند الشباب على أنه: الدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب (من أفراد العينة) على فقرات المقياس المستخدم في هذا البحث لقياس واقع حقوق الإنسان في كلية التربية.

كلية التربية :

هي إحدى كليات جامعة مصراتة يقبل فيها الطالب بعد إكماله المرحلة الثانوية بنجاح، وبعد أن أكمل الطالب الثامنة عشر من عمره، وعدد تخصصاتها ثمانية عشر علمية وإنسانية وفنية يمنح الطالب بعد تخرجه درجة الليسانس، أو درجة البكالوريوس.

الفصل الثاني

أدبيات البحث :

أصبح الموضوع حقوق الإنسان شغل البشرية الشاغل على اختلاف نظمها وأساليبها وسياساتها وخياراتها الحياتية. وقد شغلت البشرية أحقاباً طويلة موغلة في القدم، فحقوق الإنسان ليست وليدة العصر الحديث، وإنما هي نتاج كفاح البشرية منذ ظهورها على مسرح الحياة إلى هذا اليوم. ومع اختلاف مفاهيم حقوق الإنسان وأهدافها وغاياتها، اتخذت أشكالاً وأنماطاً متغايرة طبقاً للتطورات التي مرت بها البشرية عبر الزمان والمكان (الحاج، 2004 :7).

وقد أدرك المجتمع الدولي أن الاهتمام بقضية حقوق الإنسان لابد أن يعالج من الناحيتين القانونية والقضائية، فبدأ التفكير في تدوين قواعد حقوق الإنسان وافراغها من قالب تشريع دولي، وإن كان الكل يؤمن بأن وضع القاعدة القانونية وحده غير كفيل بمنع خرقها، ولكن لا مناص من التدوين والتشريع بوصفه إجراءً أولياً، وهكذا عرف العالم مواثيق وعهوداً عدة عالجت مختلف موضوعات حقوق الإنسان. ومن خلال تزايد اهتمام المنظمات الدولية بقضية حقوق الإنسان وتوسيع مجال عملها وتعدد موضوعاتها، أصبح من المسلم به أن المجتمع الدولي يشكل عنصراً فاعلاً في تطوير

حقوق الإنسان وتنميتها، وأصبح يلعب دور الحارس والمؤتمن عليها (المالكي، 2008 : 14-15).

والشباب هم الطاقة الثورية الخلاقة ولذا لزاماً أن يكفل لهم المجتمع الحق في العلم والثقافة والمعرفة لتنمية مهاراتهم وإبراز قدراتهم وتتيح لهم فرص العمل للمشاركة في تدعيم مجتمعهم لأنهم هم العماد الأول لأية نهضة نسعى إلى تحقيقها ورعاية الشباب تتم من خلال التأكيد على حقوقهم الإنسانية وتوفير الحياة الصالحة للشباب والذين تقابلهم معوقات اجتماعية أو صحية أو نفسية ودراسة احتياجاتهم ووضع الحلول لحلها.(الحياني، 1989 : 183).

فالشباب هم الشريحة الاجتماعية التي يعتمد عليها رفعة المجتمع ونهوضه فالطاقات العلمية المتوفرة لديهم إذا ما استغلت وطورت تقدم المجتمع لأنهم الثروة الوطنية المستمرة والمتدفقة عطاء وعلما، على عكس الموارد الطبيعية التي مصيرها النضوب إلا أنه يمكن تطويرها واستغلالها خدمة للصالح المجتمعي والإنساني فالاهتمام بهم غدا مطلبا للحاق بركب العلوم المتفجرة (المشهداني ، 1999: 6)

مصادر حقوق الإنسان :

يشير بعض المتخصصين في مجال حقوق الإنسان إلى أن قانون حقوق الإنسان حدد قواعده الملزمة في ثلاثة مصادر رئيسة، هي:

أولاً: المصدر الدولي: وينقسم بدوره على مصدر عالمي ومصدر إقليمي.

1-المصدر العالمي: ويشمل المواثيق الدولية عالمية المنشأ والتطبيق، وتنقسم بدورها إلى مواثيق عامة ومواثيق خاصة. فالمواثيق العامة تكفل حقوق الإنسان كلها أو معظمها، وتعد بمثابة الشريعة العامة للحقوق الإنسانية مثل: ميثاق الأمم المتحدة (1945)؛ والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)؛ والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966). أما المواثيق الخاصة فتختص بحقوق إنسان معين، مثل حقوق المرأة، والطفل، والشيخ، والمعوق، والمتخلف عقلياً،

واللاجي..الخ، أو تختص بحق محدد مثل اتفاقيات الحقوق الإنسانية في أثناء النزاعات المسلحة دولية كانت أو أهلية (بشير، 2004 : 43).

2-المصدر الإقليمي: ويشمل مواثيق حقوق الإنسان في المنظمات الدولية الإقليمية، أو المواثيق التي تطبق إقليميا، مثل مواثيق حقوق الإنسان لدول مجلس أوربا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية (بشير، 2004 : 44).

ثانيا: المصدر الوطني: وتشمل الدساتير والتشريعات الوطنية التي تتضمن نصوصاً تكفل حقوق الإنسان، إذ تملك كل دولة من دول العالم تقريباً نصوصاً في دساتيرها أو قانونها الأساس تكفل حماية حقوق معينة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذا ينطبق بصورة خاصة على الدول التي أقرت نصوص قوانينها الأساسية بعد صدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948.

ثالثاً: المصادر الاحتياطية: وتتمثل في الإعلانات والتوصيات التي لا تكتسب الصفة القانونية الملزمة على غرار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وقد أصدرت الأمم المتحدة العديد من هذه الإعلانات التي ثار خلاف حول قيمتها الإلزامية، ولكن لا ينكر أحد قيمتها المعنوية والتوجيهية للدول والمنظمات الدولية. ولهذا فهي تخرج من نطاق المصادر القانونية الرسمية وتدخل في إطار المصادر الاحتياطية، مثل إعلان حقوق الطفل (1959)، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (1960)، والإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً (1971)..الخ. فضلاً عن ذلك، يُعد مصدراً احتياطياً كل ما يصدر من أحكام وقرارات من المحاكم الدولية لحقوق الإنسان، أو ما يصدر من قرارات من هيئات الأمم المتحدة المختصة بمسائل حقوق الإنسان وأحكام المحاكم الوطنية في قضايا حقوق الإنسان (المالكي، 2008: 33).

أما فيما يخص المصدر الديني، فيُعد مصدراً أساسياً في بعض الدول الإسلامية التي تعد الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً دستورياً وتشريعياً كما في المملكة

العربية السعودية التي لا يوجد لديها دستور مكتوب، ولهذا فإن قانون حقوق الإنسان الوطني يجد مصدره الإلزامي المباشر في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وفي الوقت ذاته يُعد مصدراً احتياطياً في الدول التي تلجأ للشريعة الإسلامية بعد إستنفاذ الوسائل التشريعية (بشير، 2004: 108،44).

ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها:

يقصد بضمانات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تلك الوسائل الدستورية والقانونية والرقابية التي يمكن ممارستها من الناحية التطبيقية للمحافظة على حقوق الإنسان وحمايتها من العبث بها، أو خرقها، أو التعدي عليها، أو عدم تطبيقها. وقد نشأت هذه الضمانات وتأسست مرتكزاتها الفكرية بعد ذلك الصراع الطويل الذي خاضته الشعوب ضد حكامها المستبدين بها. وعندما تقررت هذه الحقوق والحريات واعترفت السلطات الحاكمة بها، ودونت محتوياتها ومضامينها في نصوص نظرية كان لزاماً على الشعوب البحث عن الوسائل الفعلية لتطبيقها على أرض الواقع حتى لا تضحى هذه النصوص بدون محتوى عملي، ولتنتقل بالتالي من المستوى النظري إلى المستوى العملي (الحاج، 2004: 185).

ويقسم الفقه الوضعي ضمانات حقوق الإنسان والحريات الأساسية على:

1-الضمانات الدستورية:

وتتمثل بالنص على حقوق الإنسان في الدساتير، وتوفير حمايتها بآليات مناسبة وفقاً لذلك.

2-الضمانات القضائية:

تعد الضمانات القضائية من أقوى الضمانات التي تكفل حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد من تعسف، أو تسلط السلطات العامة على حقوق الأفراد وحرياتهم، حتى إذا ما اعتدت الدولة على حق من الحقوق الفردية كان للفرد أن يلجأ إلى القضاء ليدافع عن نفسه، ويلزم الدولة باحترام حقه وعدم المساس به، وكل ذلك لا

يتأتى إلا إذا تمتع القضاء بالاستقلالية الكاملة، وكفل حق التقاضي للأفراد، وطبقت الإجراءات المدنية والجزائية أمام المحاكم.

وتتمثل الضمانات القضائية بكل من الرقابة القضائية على دستورية القوانين، والرقابة القضائية على أعمال الإدارة (الدولة) (هادي، 2005: 108).

3-الضمانات الأساسية والاجتماعية:

تتوقف كفالة ما تقرر للأفراد من حقوق وحريات في الدساتير على الضمانات اللازمة والمناسبة، إذ إن الضمانات الدستورية بحد ذاتها والقضائية قد لا تكفي لحماية حقوق الإنسان دون وجود إرادة سياسية، ونظام سياسي يؤمن بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فضلاً عن مدى إيمان الشعب وقوة الرأي العام في التمسك بها والحرص عليها.

ومن هنا تبرز ضمانات أخرى أكثر فاعلية، وهذه الضمانات تقف خارج البناء القانوني ويغلب عليها الطابع السياسي والاجتماعي، تتمثل في: النظام الديمقراطي، والرقابة البرلمانية التي تمارسها السلطة التشريعية على أعمال السلطة الادارية أو الوزارية، ورقابة الرأي العام، وكلها ضمانات أساسية ضد أي انتهاك لحقوق الإنسان.

4-المنظمات الوطنية غير الحكومية:

إن توفير الضمانات لحقوق الإنسان وحمايتها لا يتحقق بوجود الضمانات الدستورية والقضائية والسياسية فحسب، بل بوجود منظمات غير حكومية نشيطة وفاعلة في الدفاع عن حقوق الإنسان، والعمل على حمايتها، فضلاً عن دورها في نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان وقيمها (هادي، 2005: 121).

الفصل الثالث

إجراءات البحث

يتضمن هذا الفصل عرضاً لإجراءات البحث بتبيان منهج البحث وتحديد مجتمعه وعينته وكيفية بناء أداته واستخراج صدقها وثباتها وكيفية التطبيق النهائي للأداة، كما يعرض الأساليب الإحصائية التي استخدمت لمعالجة البيانات للحصول إلى نتائج البحث وفيما يلي عرض ذلك:

أولاً: منهج البحث:

استعمل الباحث المنهج الوصفي الذي اتضح أنه انسب المناهج لدراسة هذه المادة نظراً لما يوفره هذا المنهج من إمكانية التوصل إلى الحقائق الدقيقة والظروف القائمة، ويعرف المنهج الوصفي (بأنه المنهج الذي يهتم بتوريد الظروف والعلاقات التي توجد بين الواقع والحقائق، ويهتم بتحديد الحقائق والممارسات الشائعة، والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد) (مرسي، 1993: 270).

ثانياً: مجتمع البحث:

اشتمل البحث على جميع طلبة كلية التربية للعام الدراسي 2013-2014.

ثالثاً: عينة البحث:

تكونت عينة البحث من 200 طالب وطالبة أخذت من المجتمع بطريقة عشوائية.

رابعاً: أداة البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث، قام الباحث بإعداد استبيان صمم من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن خبرة الباحث التربوية وذلك من أجل الوصول إلى النتائج المتعلقة بهدف البحث، وقد تم ما يلي من أجل إعداد الاستبيان.

1-صدق الأداة: يقصد بالصدق أن يقيس الاختبار ما وضع من أجله، أي أن الاختبار الصادق هو الاختبار الذي يقيس الوظيفة أو السمة أو القدرة أو غير ذلك التي يراد قياسها ولا يقيس شيء أخر بدلاً منها(البياتي، 1977: 194).

واعتمد الباحث على الصدق الظاهري حيث قام بعرض الأداة على مجموعة في أساتذة قسم التربية وعلم النفس في الكلية وتم اعتماد نسبة اتفاق 80% من الخبراء معياراً لقبول أي فقرة من فقرات الاستبيان، إذ تمت الموافقة على جميع فقرات الاستبيان وعددها 24 ملحقاً (1).

2-ثبات الأداة:

يراد بالثبات مدى اتساق نتائج الاختبار، فإذا حصلنا على درجات متقاربة عند تطبيق الاختبار نفسه على مجموعة من الأفراد نفسها مرتين مختلفتين فإننا نستدل من ذلك على نتائج الاختبار لها درجة عالية من الثبات (أبو علام، 1987: 275).

وهذا ما تم فعلاً بعد تطبيق الأداة مرتين في فارق زمني أسبوعان على نفس الطلبة وكان معامل الثبات (94%)، وعلى هذا الأساس تعتبر الأداة جاهزة للتطبيق.

خامساً: المعالجة الإحصائية:

استخدم البحث الحالي الأساليب الإحصائية الآتية:

1- معامل ارتباط بيرسون لحساب ثبات الأداة.

2- الوسط المرجح: لمعرفة الفقرات التي تمثل مشكلة ملحة أو حادة أكثر من غيرها.

3- الوزن المئوي لإيجاد نسبة كل فقرة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصل إليها البحث في ضوء هدف البحث.

التعرف على واقع حقوق الانسان في جامعة مصراتة كلية التربية من وجهة نظر الطلبة.

طبقت أداة البحث على عينة الطلبة والبالغ عددهم 200 طالب وطالبة وبعد تفريغ البيانات تم التوصل إلى التكرار أو لكل فقرة من الفقرات حسب استجاباتها الرباعية، وبعد ذلك قام الباحث باستخراج الوسط المرجح والوزن المئوي لكل فقرة من فقرات الاستبيان ملحق (1) ثم رتبت النتائج حسب قيم الوسط المرجح من الأدنى إلى الأعلى كما في الجدول التالي:

جدول (1)

يبين قيم الوسط المرجح والوزن المئوي للربع الأدنى من الفقرات التي تمثل مشكلة كبيرة:

ت	تسلسل الفقرة بالاستبيان	الفقرات	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	14	يحتفي مجتمع كليتي بالمشاركين وهيئة التدريس في مختلف الخلفيات والثقافات.	1.40	35
2	13	تحظى متعلقاتي الشخصية ومكاني في الكلية بالاحترام.	1.51	37.75
3	5	يناهض العاملون في الكلية الأفعال، أو المواد، أو الادعاءات التي تتم بالتميز، أو المهانة حال وقوعها في الكلية.	1.59	39.75
4	16	يستطيع طلبة كليتي إنتاج وتوزيع أي نشرات ضمن الضوابط القانونية دون خوف من الرقابة أو العقاب.	1.61	40.25
5	12	تطبق عبارة المتهم برئ حتماً تثبت إدانته في كليتنا.	1.64	41

6	1	تعد كليتي مكاناً يتمتع فيه العاملون جميعهم بالحماية والأمان.	1.68	42

يتضح من الجدول السابق أن ست فقرات، تمثل مشكلة عند الطلبة في موضوع حقوق الإنسان.

وحسب رأي الطلبة إن هذه الفقرات تحتاج إلى متابعة من قبل الجامعة والكلية لأن توفيرها يؤدي إلى سند الطلبة ديمقراطياً.

وعلى أساس هذه النتائج اقترحت هذا المشروع الذي يمثل علاجاً للمشكلات التي يعاني منها الطلبة التي تمس حقوقهم الإنسانية وهذا المشروع هو :

مقترح مشروع قانون حقوق الشباب

يحتوي مشروعنا على عدة نصوص مصدرها التشريعات الوطنية والقانون الدولي وأهمها:

1- يعني الشاب كل إنسان يتراوح سنه ما بين الخامسة عشر والثلاثين من العمر ولكل شاب الحق في الحياة الكريمة.

2- تحترم الدولة الحقوق الموضحة في قوانينها دون تمييز بين كل الشباب.

3- تتخذ الدولة جميع التدابير المناسبة لتكفل للشاب الحماية من جميع أشكال التمييز، أو العقاب على أساس مركز الشاب، أو مركز والديه، أو أنشطتهم، أو آرائهم المعبر عنها، أو معتقداتهم وتضمن الدولة الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهية الشباب.

4- يجب أن يربي الشاب على روح السلم والعدالة والحرية والاحترام المتبادل والتفاهم النابعة من الدين الإسلامي المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لكي نعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونزع السلاح وصيانة السلم والأمن.

5- يجب أن يكون من الأهداف الرئيسية لتربية الشباب إنماء ملكاتهم جميعاً وتنشئتهم على التزود بالأخلاق السامية وعلى التمسك الشديد بتلك المثل النبيلة مثل السلم والحرية والكرامة وروح احترام ومحبة الإنسانية وجعل الشباب على بينة من مسؤولياتهم في العالم وتوجهيهم على الثقة بمستقبل سعيد للإنسانية.

6- يكون للشباب الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون اعتبار للحدود سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو أي وسيلة أخرى يختارها الشباب وأن يلتزم الشباب:

1- احترام حقوق الغير، أو سمعتهم.

2- حماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة.

7- التعليم حق الشباب تكفله الدولة وفقاً للقانون، وأن تهتم بالتعليم الفني والمهني وتهتم برعاية النشء والشباب وتحميهم من الانحراف وتوفر لهم التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم في جميع المجالات.

8- تكفل الدولة حرية البحث العلمي والانجازات الأدبية والفنية والثقافية وروح وأهداف القوانين الوطنية كما توفر الوسائل المحققة لذلك وتشجع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني وتحمي الدولة نتائجها.

9- تكفل الدولة توفير الضمانات الاجتماعية للشباب كافة في حالات المرض، أو العجز، أو البطالة، أو فقدان العائل كما تكفل ذلك بصفة خاصة لأسر الشهداء.

10- تلتزم الدولة بأن يكون تعليم الشاب موجهاً نحو:

1- تنمية شخصية الشاب ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى حد ممكن.

2- تنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في قوانين الدولة وميثاق الأمم المتحدة.

3- تنمية احترام ذوي الشاب وهويته الثقافية وقيمته الخاصة والقيم الوطنية.
4- إعداد الشاب لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة.
5- تنمية احترام البيئة الطبيعية.
11- تشجع الكلية والجامعة الشباب على الأسفار والسياحة واللقاءات ودراسة اللغات الأجنبية وتيسير النشاطات بين شباب جميع البلدان في نشاطات تربوية وثقافية ورياضية.
12- أن يلزم العاملون في الكلية بأحكام الشريعة التي تمليها عليهم عقيدة الإسلام.
13- أن توفر الكلية أماكن محترمة لأداء الفرائض الإسلامية تليق بقدسية الفريضة.
14- مشكلات الشباب النفسية والسلوكية تساعد الكلية على حلها من خلال توفير مراكز للإرشاد والصحة النفسية.

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها البحث يوصي البحث الحالي بما يأتي :

1- إجراء دورات تثقيفية للهيئات الإدارية والتدريسية في الكلية لتعريفهم باتفاقيات حقوق الانسان والخاصة بالشباب.
2- إدخال مادة تحت مسمى حقوق الانسان وحقوق الشباب في المناهج الدراسية سواء كانت مادة دراسية مستقلة أو ضمن مواد دراسية أخرى.
3- أن يؤمن أصحاب القرار في دولة ليبيا وفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إيماناً عميقاً وراسخاً بمبادئ حقوق الشباب.
4- العمل على تفعيل دور لوزارة حقوق الانسان إن وجدت أو استحداث وزارة بهذا الخصوص تعمل على الكشف عن الخروقات اللاقانونية واللإنسانية لحقوق الإنسان.

المقترحات:

1- إجراء دراسة علمية شاملة للكشف عن واقع حقوق الانسان في الكليات على اختلافها.

2- إجراء دراسة للكشف عن واقع حقوق الانسان داخل البيئة الأسرية.

ملحق (1)

كلية التربية – جامعة مصراتة

التخصص:

الكلية:

النوع الاجتماعي: ذكر أنثى

قياس واقع حقوق الانسان في كليتك (استطلاع رأي)

الأسئلة الآتية مقتبسة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان ومن خبرة الباحث التربوية لتقييم واقع حقوق الانسان في الوسط الجامعي التي ينبغي أن تتيح لنا نتائجها نوعا من الشعور العام بالمناخ الذي يسود في الجامعة في ضوء المبادئ المنصوص عليها في العلان العالمي لحقوق الانسان لقياس واقع حقوق الانسان داخل كليتك، نرجو قراءة كل من العبارات الآتية وتقييم مدى مطابقتها لمجتمع كليتك.

مع الشكر والامتنان

ت	الفقرات	موافق بدرجة			
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	غير موافق
1	تعد كليتي مكانا يتمتع فيه العاملون جميعهم بالحماية والأمان.				
2	يتمتع العاملون في الكلية جميعهم بقدر متساوٍ من التشجيع والمعلومات فيما يتعلق بالفرص الأكاديمية والوظيفية.				

3	لا يعاني طلبة الكلية من أي تمييز بسبب خياراتهم لطريقة الحياة، على سبيل المثال بسبب طريقة تواصلهم مع أشخاص بعينهم، أو المشاركة في نشاطات غير أكاديمية.				
4	توفر كليتي فرصا متساوية لكافة الأفراد للالتحاق بها، واستعمال مواردها، والمشاركة بأنشطتها، وتحديد وسائل الراحة والتسلية.				
5	يناهض العاملون في الكلية الأفعال أو المواد أو الادعاءات التي تتسم بالتمييز أو المهانة حال وقوعها في الكلية.				
6	عندما يقوم أحد الأفراد بإهانة شخص آخر أو انتهاك حقوقه سيساعده الآخرون ليتعلم كيف يغير سلوكه؟				
7	ينتبه طلبة الكلية التي انتمي إليها إلى قدراتي وتطوري الأكاديمي، ويقدمون لي يد العون كلما احتجت إلى ذلك.				
8	عند حدوث نزاعات، نحاول حلها بطرق غير عنيفة.				
9	تتخذ الإجراءات اللازمة عند تقديم شكاوى بوقوع ضرر أو ممارسة.				
10	تحترم الكلية حياتي الخاصة ودون تدخل.				
11	لا يتعرض أحد في كليتنا لمعاملة مهينة أو عقوبة غير عادلة.				
12	تطبق عبارة "المتهم بريء حتى تثبت إدانته" في كليتنا.				
13	تحظى متعلقاتي الشخصية ومكاني في الكلية بالاحترام.				
14	يحتفي مجتمع كليتي بالمشاركين وهيئة التدريس من مختلف الخلفيات والثقافات.				
15	أحظى بحرية التعبير عن معتقداتي وأفكاري (سياسية كانت، أو دينية، أو ثقافية، أو غيرها) دون خوف من تمييز في المعاملة.				
16	يستطيع طلبة كليتي إنتاج وتوزيع أية نشرات ضمن الضوابط القانونية دون خوف من الرقابة أو العقاب.				
17	يمكن عرض الآراء المختلفة ووجهات النظر.				
18	أحظى بالفرصة للتعبير عن ثقافتي من خلال الموسيقي والفن والإبداع الأدبي بأشكالها.				

19	يحظى أفراد كليتي بفرصة المساهمة (بشكل فردي أو من خلال الأقسام) في صنع القرار الديمقراطي لوضع سياسات الكلية أو الجامعة وأنظمتها.				
20	يتمتع طلبة كليتي بحق تشكيل اتحادات داخل الكلية للدفاع عن حقوقهم أو حقوق الآخرين.				
21	لا تتدخل كليتي في اختياراتي الدراسية.				
22	يشجع طلبة كليتي بعضهم بعضًا على التنظيم واتخاذ الإجراءات للتعامل مع المشكلات المجتمعية والعالمية المتعلقة بالعدالة والبيئة والفقر والسلام.				
23	يستطيع مدرسو كليتي الحصول على قسط ملائم من الراحة أثناء اليوم الدراسي والعمل لساعات معقولة في ظل شروط عمل منصفة.				
24	يتقاضى المدرسون في كليتي ما يكفي لتأمين مستوى معيشي مناسب من ناحية الصحة والرخاء (بما في ذلك المسكن والمأكل والخدمات الاجتماعية الضرورية والحماية ضد البطالة والمرض والشيخوخة) لأنفسهم وعوائلهم.				

ملحق (1)

التسلسل	رقم الفقرة بالاستبيان	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	14	1.40	35
2	13	1.50	37.75
3	5	1.59	39.75
4	16	1.61	40.25
5	12	1.64	41
6	1	1.68	42
7	8	1.72	43
8	20	1.79	44.75
9	15	1.92	48

49.5	1.98	21	10
50	2	10	11
51.25	2.05	24	12
52.75	2.11	2	13
54	2.16	23	14
56	2.24	17	15
58.75	2.35	7	16
61	2.44	3	17
61.5	2.46	11	18
63.75	2.55	19	19
73	2.92	6	20
75.25	3.03	4	21
77.25	3.09	22	22
82.25	3.29	9	23
83.25	3.33	18	24

المصادر

1- ابن منظور (1956)، لسان العرب، لبنان، دار لبنان للطباعة والنشر.
2- ابن هشام (1996)، السيرة النبوية، ج1، دار الحديث القاهرة.
3- أبو علام، رجاء محمود (1998)، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط1، القاهرة، دار النشر للجامعات.
4- بشير، الشافعي محمد (2004)، قانون حقوق الانسان: مصادره تطبيقاته الوطنية، والدولية، الإسكندرية منشأة المعارف.
5- البياتي، عبد الجبار توفيق، وزكريا اثناسيوس، (1927)، الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس، بغداد، مؤسسة الثقافة العالمية.
6- الحاج، ساسي سالم (2004)، المفاهيم القانونية لحقوق الانسان عبر الزمان والمكان، ط3، ليبيا بنغازي، دار الكتب الوطنية.
7- الحياني، عاصم محمود (1989)، الإرشاد التربوي والنفسي، العراق، الموصل، مطبعة التعليم العالي.
8- المالكي، هادي نعيم (2005)، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان، مطبعة بغداد، دار الإسلام للنشر.
9- مرسي، محمد منير (1993)، البحث التربوي، القاهرة، عالم الكتب.
10-المشهداني، وجدة عواد المشهداني (1999)، دراسة مقارنة لبعض سمات الشخصية طلاب اعدادية المتميزون وطلاب الاعدادية العامة ،مطبعة جامعة الموصل ،العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة.
11-هادي، رياض عزيز (2005)، حقوق الإنسان وتطورها، بغداد، مكتبة الماهر – جامعة بغداد.